الإعداد الإعلامى للأمة
تحويل البث الحكومى إلى بث لخدمة المواطن والمجتمع

د. رامى علي
ترجمة: أ. أحمد صقر

مثلت احتجاجات ميدان التحرير والمناطق العمرانية الأخرى لحظة ثورية تميزت بإرجاء مؤقت لتفاعل القوى الفاعلة والانشقاقات الطبقية والطائفية والإقليمية والنوعية داخل المجتمع المصرى، وكانت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دوافع هذه الاحتجاجات التى كانت بمثابة رفض للعواقب الاجتماعية والثقافية للحياة، فى ظل الحكم المتسلط على الفرد وحقوقه، والتى كانت نتيجته عزل معظم المصريين عن المشاركة السياسية، والتبادل المتكرر فى علاقاتهم مع الدولة ومؤسساتها، عن طريق مجال عام استيعابى، لقد عاش المتظاهرون تجربة سيادة الإحساس بالهدف المشترك، وحرية التعبير، والتسامح واستيعاب الغير فى الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١م، ما أدى إلى تغيير محسوس فى المواقف والممارسات المتعلقة بملكية الأماكن العامة وحرية التعبير وحقهم فى حشد الجماهير، ويعتقد الكثيرون أن أهم الاحتمالات المبشرة للثورة تكمن فى الأمل أن تؤدى إلى صياغة مختلفة جذريًّا لثقافة الامة والاختلاف والشمولية والمواطنة، ومع ذلك فإن ما يتم تطبيقه حاليًّا على اللحظة الثورية من تقديس ثقافى ينم عن التمادى فى تطبيق ممارسات معينة فى العرض يجب النظر إليها بحذر.

إن وضع الإعلام المصرى، سواء ما تملكه الدولة أو ما يملكه القطاع الخاص، يتيح فرصة مواتية لمحاولة النظر فى بعض الخطابات والممارسات التى أدت إلى العزلة

والتعتيم وتشويه صورة قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى فى حيز المجال العام، حيث تعانى مصر من قصور كامن فى مجال المشاركة فى الإعلام ونقل الحقائق، ويعود هذا بشكل كبير إلى تبنى منهج الشمولية والاستثناء وأشكال من العرض التى تقوم عليها الأجواء العامة، وبالرغم من التحرر الظاهرى لوسائل الإعلام التى حظيت به مصر فى العقد الماضى إلا أن البث التليفزيونى فى مصر ما زال فى قبضة الدولة من ناحية وزمرة مختارة من التجاريين ورجال الدين من ناحية أخرى، وقد نتج عن ذلك النظام ذى الصبغة الاستنباطية الزائفة الذى يفرض الخطاب والتصوير المسموح بهما، تكليس أحاط بمناطق الإنتاج التى تحكمت بدورها فى سلوك منتجى هذه الخطابات، كما تحكمت فى توقعات الجمهور المحتمل أن يشاهدها، وبالتالى أسهم فى الحفاظ على هذه الأنماط (هودج وكريس، ١٩٨٨م).

وبينما يتواجد كم كبير من النشاط والإنتاج الثقافى داخل الجماهير المتناقضة إلا أن محاولات القضاء على النمذجة والقولبة الراسخة وصيغ العرض والتعبير مازالت تُعتبر خارجة عن المقبول من قِبَل نظرة متعالية ومتمركزة، بل ولها صبغة أمنية لكيفية التعامل مع الثقافة، مما أدى إلى إبعاد الجماهير غير المتفقة، واعتبارها نماذج تُعبير ليست فقط غير شرعية بل شائنة ومهددة، وقد قدّم صبرى حافظ إيضاحًا جيدًا لكيفية تعرض الروائيين المصريين الذين حاولوا التعبير عن الواقع اللغوى والاجتماعى والسياسى المعقد التركيب لهجوم مركز وإدانة من قِبَل المؤسسة الثقافية الأدبية (٢٠١٠م)، هذه القراءة مثال جيد لفكرة كون اللغة تُعتبر موقعًا للصراع الاجتماعى والطبقى الذى آمن به "ميخائيل بختين" الذى اعتقد أن القوة الجاذبة للخطابات المتسلطة، والتى تمثل قوى التمركز السياسى ومبادئ التوحيد الثقافى والخطاب القومى المهيمن دائمًا ما تكون فى حالة صراع وانفصام مع القوى الجاذبة المهمشة "والخطابات المقنعة فيما بينها" والأنماط الخاصة بالمجاميع الخاضعة فى مجتمع تنحصر معالمه فى الطبقية والسن والدين والجنس والعنصر (ما بين ٦٦- ٢٠٠١:٦٥م).

ولا تنحصر هذه التناحرات على المواجهات النصية، ولكن تتخطاها إلى الممارسات الثقافية، ويظهر هذا عادة فى الاحتفال بالموالد، وكيف تعرضت هذه العادة إلى ضغوط عديدة من قِبَل الدولة، ومن قِبَل التيارات الدينية المحافظة التى استعملت تفسيرًا

خشنًا للمدنية والمبادئ الإصلاحية التى تهدف إلى تقليص هذه العادات عن طريق تجنيد السلطة السياسية الدينية التى تقيس احتفالات الموالد بمعايير جمالية تبيح معارضتها بلديًّا فى إطار النظافة والقذارة والنظام والفوضى والهدوء والضوضاء (شيلك ٥٥٠: ٢٠٠٨م)، أو نسبة إلى التفسيرات الدينية المحافظة التى ترى هذه الممارسات فى إطار البدع أو الشرك ... ومن خلال الإطار السياسى والقانونى الذى يأخذ دور الفاصل فى المسائل الأخلاقية العامة وآداب السلوك، فهذه التركيبة تنذر بالسوء أكثر من كونها مسألة سياسة التذوق أو عقلية ثقافية، فهى فى الواقع تمثل تناحر طبقى وانعدام تسامح عميق تجاه الاختلاف ودليل قوى على القوة المادية للخطاب.

إن حرية مساءلة وتحدى الأنماط المتمركزة وطرق تمثيل الجنس والسن والمناطق والطاعة والتقوى والطبقة والاحترام والوطنية يتم مراقبتها وتنظيمها بشدة فى مصر، مما نتج عنه منطق استطرادى للإخضاع التى ينتج تكرارها" (بتلر، ١٩٩٠ - ١٩٩٣م). وعن طريق التكرار الأسلوبى للحديث ولغة الجسم وقدرة الفهم الاجتماعى والشرعية فى مصر تم إدراجها وفرضها، وخلال هذا الإجراء تمت التسوية السطحية للتشابك المعقد للحكم الذاتى والمجتمع، بحيث جعلها متمشية مع تبسيط مفرط، ولكنه يعتمد على استعارات وأنماط لغوية متسلطة، وأكثر ما فيها عنفًا فى اعتقادى هى فكرة الشخصية المصرية التى يجرى استعمالها كوقود للوطنية المفرطة المرتكزة على العنصر من ناحية، ومن ناحية أخرى فهى تفرض استيعاب المجتمع.

إن الشخصية المصرية أصبحت من آليات القوة، وفرض السطوة الحكومية، وتكوين نوعًا من الفهم المحتوم البيولوجى للمجتمع المصرى، بحيث يتم إنتاج أنواع معينة من النساء والرجال تبعًا لأفكار ثابتة عن المواطنة والصلة والجنس والطبقة والدين والطبقات الاجتماعية، وتبرهن ليلى أبولغد (٢٠٠٥م) بالأمثلة بوضوح الدور الرئيسى الذى تلعبه وسائل الإعلام والصناعات الثقافية ـ وبالأخص المسلسلات التى تعمل كآليات تربوية وطنية ــ فى إعادة إنتاج المواطن المصرى الأصيل. ويشير "ترتوسيه" إلى الطريقة التى يتبعها هذا التناول التعليمى للفنون والثقافة فى الخلط ما بين ما هو قومى وبما هو ثقافى، ويُقدّم كما لو كان يغذى بملعقة صورة المصرى "الحقيقى" كمواطن صالح ومسلم تقى (٩: ٢٠١٠ م). هذا الخطاب بمرجعه الذاتى

يغذى هذا النهج من الإنتاج فى القطاع الحكومى الذى تُجرى فيه الحوارات والمناظر والتمثيل المبالغ فى تبسيطها وتسهيلها كى تجذب جمهور المشاهدين البسطاء الذين يستمتعون بمثل هذه الأنواع البلاغية وشبه الواقعية.

إن أساليب الإنتاج والنقل هذه لا تسهم فقط فى إنتاج درامى مفتقر، ولكنها تؤدى أيضًا إلى حرمان قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى من البروز أو يتم إظهارها بشكل سيئ فى الفضاء القومى العام، ويُعتبر أهل الريف البالغ عددهم (٤٧.٥) مليون نسمة خير مثال لهذا. . فبينما يمثل أهل الريف أكثر من نصف سكان مصر، إلا أنه من النادر أن يظهر الريف وأهله على قنوات التليفزيون القومية أو الخاصة إلا بالصورة النمطية غير الواقعية نفسها فى المسلسلات أو فى إعلانات الصابون السائل واللوازم المنزلية، وقلما يقوم ممثل ريفى بدور الريفى فى المسلسلات، وكأن الريفى لا وجود له أصلاً، وعادةً ما يجرى تمثيلهم على أنهم بلهاء يتصرفون بدافع الشرف والعنف والأبوية على حسب ما يراه كتاب السيناريوهات أو الممثلون من أبناء المدن والذين يظهرون "الصعيدى"على منوال إظهار الفلاح، فيما عدا إضافة بعض ملامح التأخر والإيمان بدور الأب، وحتى بعد قيام الثورة لا يمكن تصور إخراج برنامج أسبوعيًّا عن حياة الريف على القناه الأولى، حيث يقوم بتقديمه مذيع أو مذيعة من الريف بلهجة ريفية دون اعتذار عن اللهجة، وكأنما كل شىء ريفى يُعتبر فظًّا ومن الدرجة الثانية.

ولا يحظى أهل النوبة وبدو سيناء وسكان الصحراء الشرقية والغربية بأحسن مما يحظى به الفلاح المصرى، فمن النادر أن يهتم بهم أحد، فيما عدا الإشارة العابرة إليهم فى أخبار التليفزيون الحكومى، حيث يتم الإشارة إلى بعض طلباتهم السياسية والاقتصادية بغموض ينم عن عدم التصديق، وبعد سنوات من التعامل معهم فى هذا المجال العام المغاير للواقع يمكن أن نتلمس العذر لمن يعتقد أن هذه المجموعات من المواطنين ليس لهم مكان فى الإحساس الثقافى للأمة، فلا يوجد لهم موسيقى أو شعر أو ثقافة شعبية ولا تاريخ ولا حتى أى مستقبل يمكن تقاسمه مع باقى المجتمع، وبالرغم من أن بعض الإعلانات تستهدفهم كشريحة استهلاكية أو تعلن عنهم كمصدر جذب سياحى فمن النادر احترام حقهم فى مجال البث العام، أما الجماعات الدينية مثلاً كالمسيحيين والبهائيين والشيعة فنصيبهم يقتصر على المناقشات التى تعامل ثقافة

ووحدة وأمن الوطن كموضوع متشابك، وحيث يتم تبادل أمثلة الانسجام والتوافق الدينى بين ضيوف ومضيفى هذه الحلقات النقاشية مع الاستمرار فى الإصرار على أن الطائفية أو التحيز والتعصب لا وجود لها بشكل منتظم أو هيكلى فى مصر.

وهذا الإهمال المتوطن للتعدد الإقليمى والعرقى والدينى على التليفزيون لا يطابقه إلا تجاهل تركيبة الطبقات والفقر داخل مصر، ويعيش ملايين الفقراء فى مساكن المناطق العشوائية المنتشرة داخل القاهرة وحولها والمدن الأخرى، بلا أية خدمات حكومية، وبلا احتياجاتهم الأساسية كالمياه والصرف الصحى، ومع ذلك تجاهلتها التسع عشرة قناة الحكومية، وفى السنوات الأخيرة ظهر برنامج واحد فقط يقدمه عمرو الليثى على قناة القطاع الخاص "دريم"، وهدف البرنامج استقصاء ونقل الحقائق الشنيعة عن الحرمان ونقص الخدمات لهؤلاء الناس إلى المشاهدين. ومن الواضح أنه يوجد تقليد تليفزيونى بمعاملة العديد من الموضوعات فى إطار أحادى الأضلاع، يحصرهم فى هذا الإطار المتجول، ولتفادى سوء الفهم دعنى أكرر أننى لا أقترح أن يُعامل هؤلاء المهمشون بالصدقة والإحسان من جانب التليفزيون الخاص أو العام أو أن تندمج مصر فى عملية حصر سياسى للشخصية، مما قد ينتج عنه وضع المزيد من الإطارات فى ضوء المشاكل السياسية والاقتصادية للدولة، ولكن البديل هو العمل على إيجاد توازن يعيد عمل برامج التليفزيون الخاص والعام والمحلى، بما يجعلها تعكس النبض النشط والإبداع الاجتماعى والثقافى لهذه المجموعات وضمان ضمهم إلى تليفزيون الأمة الواجب تقاسمه.

وربما يتصرف "تليفزيون الدولة" بما يناسب اسمه فى كونه من النادر أن يعكس مصر أو يعكس شعبها أو ثقافتها، حتى بعد سقوط نظام مبارك، قدر ما يعكس احتياجات العلاقات العامة للمجلس العسكرى والحكومة الانتقالية، وما زالت برامج النشرات الإخبارية وبرامج الشئون الجارية تفتقر إلى الخيال، مما يجعلها غير جذابة، وما زالت هذه الوسائل تتصرف فى حدود احترام السلطة والوطنية غير الناضجة، وما تبقى من برامج تبثها قنوات اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أصبحت مشلولة بسبب المشاكل الاقتصادية والمؤسسية، ولم تكن هناك أية ضمانات مصاحبة

لإلغاء وزارة الإعلام، مما قد يحقق التغيير الجذرى فى الهدف والثقافة المؤسسية فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، هذا فى الوقت الذى يحتاج فيه المصريون بشكل ملح إلى خدمة بث عامة عالية الجودة، ذلك أن جوهر البث لخدمة المواطن يرتكز على مسئوليتها فى عرض الثقافات المختلفة، وعرض مشاكل كافة قطاعات الأمة، بشرط ألا تقوم بذلك بطريقة الاستثناء أو المركزية أو دواعى الأمن.

وتطرح الثورة عددًا من الأسئلة حول الدولة المصرية ومستقبلها التأسيسى والتشريعى، والتى بدورها تثير أسئلة حول العلاقة بين الظروف الثقافية العامة الحالية وإعادة تركيب الدولة فى أعقاب اللحظة الثورية، فمثلاً متى تبدأ القيم الثقافية والممارسات والمعايير الاجتماعية وطرق العرض المهيمنة فى تقييد الحريات الأساسية، وصيغ التعبير للمجموعات والذاتيات المتباينة داخل المجتمع، والمهم أن بث الخدمة العامة يتيح عرضًا متوازنًا لقضايا المواطن أيًّا كان موقعه فى أسوان أو سيناء أو سوهاج أو الأسكندرية، على أساس أن للجميع نفسها الأهمية كالقاهرة، ويعطى التليفزيون إحساسًا بالانتماء للمجتمع والنفس، ومن المهم ألا تختفى المجموعات المهمشة، وقد يلجأ البعض إلى التعبير عن الحيطة والحذر من أن يكون وراء مثل هذا السؤال صيغة شريرة للاستعمار الثقافى والاستشراق، ومع ذلك يجب أن نكون مدركين بالدرجة نفسها أنه لا يجب أن نتبع قواعد الاستشراق أو نثق أكثر من اللازم فى نسبية الثقافة، بحيث ننفى عمومية التغيير الثقافى فى كافة السياقات، حيث يتم الحصول على الحقوق والاعتراف بوجودنا متضمنا فى التشريع، وأن العنصرية والتحيز واتباع التعصب الجنسى أو الإقليمى أو الطبقى من سمات المجتمع المصرى، وفى سياق آخر تم حمايتها بالتشريع، وفى الوقت نفسه فهى متأصلة فى الرصيد والتركيبات الثقافية، والتى يمكن رصدها فى كل مكان، وقد اصطبغت بالأصالة والمحورية والتقديس، ومازلنا نقابل التحدى بأن اللحظة الثورية خلقت توقعًا بأن ترتيب المؤسسات وأشكال الاهتمام والمشاركة والممارسات التمثيلية سيتم تحقيقها داخل الفضاء العام، والذى سيوفى بالتوقعات الثقافية المرجوة من ثورة مصر...، (على الرغم من أن إيمان المحرر بحق المؤلف فى التعبير على النحو المشار إليه سلفًا، إلا أن إطلاق هذا الحكم فى رأينا بدون

سند من الواقع يبرره لا يعكس رؤية دقيقة لتسامح المصرى وتحضره وعراقته: المحرر).

وحتى الآن وبعد أسابيع من سقوط النظام، تم ترك مشروع التعريف الإعلامى لإعادة بناء الأمة بعد الثورة على أسس جديدة ومبدعة للقطاع الخاص فقط، وفى هذا الصدد فمن الجدير بالذكر قناة "أون تى فى" التى باشرت حملاتها الإعلامية حسنة التدبير لنشر المعلومات العامة عن السياسة والمشاركة السياسية والمسئولية المدنية، ولا يجب أن يغيب عنا أن دور "أون تى فى" الجدير بالثناء يُعتبر مثالاً استثنائيًّا فى كونه لا يسعى للربح أو جذب الإعلانات، كما هو الحال فى باقى القنوات الخاصة فى مصر، ولهذا وجب التنويه لأهمية أن يكون للقنوات الفضائية دور فى خدمة المواطن، وقد أوضحت "إيليسيسر" (٢٠١٠م) أن تحرير وسائل الإعلام فى مصر نتج عنه عدد متزايد من القنوات الدينية ومواقع الإنترنت لكل من المسلمين والمسيحيين، مما أدى فى أغلب الأحيان إلى المزيد من التربص والعداء والتعصب والتمييز وقد غابت الأفكار والمصالح والآمال المشتركة بين المسلمين والأقباط فى هذه القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت (إيليسيسر ، ١٤٧: ٢٠١٠م).

فرفع القيود والتحرير قد يؤدى إلى وصول المزيد من البث لأفراد أكثر من جماعات المصلحة الواحدة بلا مساهمة فى التعريف الإعلامى للدولة بعد الثورة، ولهذا يقع على عاتق خدمات البث للمواطن العمل على تلبية احتياجات المشاركة فى هذا المجال، بهدف الرقى بالمصالح والقيم المشتركة، بحيث تحقق اتجاه عام قوى يمتاز بصفة الشمول، وبينما قد يتطلب هذا إعادة بناء مؤسسى وقانونى ينتج عنه تحويل إذاعات الدولة إلى إذاعات فى خدمة الشعب، كما سيمثل هذا تحويلاً جذريًّا فى كيفية رؤية مصر لنفسها وكيفية عرض صورتها على الآخرين، وسيكون هذا تحررًا كاملاً من الخطابات وأساليب الإنتاج والعرض، والتى كانت مسئولة عن حرمان الكثيرين بسبب التجاهل والتبسيط واتخاذ مواقف التفضل، مما أدى فى النهاية إلى إحداث التشقق والرؤية الطبقية الثقافية للأمة، فاللحظة الثورية تتطلب رؤية جديدة للمستقبل، وليست هذه بالمهمة الهينة، نظرًا لتغلغل هذه المظاهر فى التركيبة الاجتماعية التى سادت فى الماضى.

وإن صدى كلمات الشيخ إمام "يا مصر عودى زى زمان" التى ترددت فى ميدان التحرير، والآن تتردد على موجات قنوات الأقمار الصناعية ما هى إلا برهان على التوق والحنين لماضٍ مغلف بالرومانسية والخيال، وهو فى الغالب معوق لمحاولات فهم الحاضر وتصور المستقبل ... وبالرغم من أن الحنين للماضى فى لحظات الكوارث ليس نادرًا أبدًا أو مقتصرًا على مصر أو العالم العربى، إلا أن ثورة مصر بالتأكيد لن تحقق ثمارها بأن "ننتظر فى المستقبل كى يأتى الماضى (صبيحة الخمير، ١٩٩٣م).

obeikandl.com

REFERENCES

1- Abu-Lughod, L., 2005. Dramas of Nationhood: The Politics of Television in Egypt 1st ed., University Of Chicago Press.
2- Eisenlohr, P., 2011. The anthropology of media and the question of ethnic and religious pluralism. Social Anthropology, 19(1), pp.40-55.
3- Elsässer, S., 2010. Press Liberalization, the New Media, and the 'Coptic Question': Muslim–
4- Coptic Relations in Egypt in a Changing Media Landscape. Middle Eastern Studies, 46 (1), p.131.
5- Hafez, S., 2010. The New Egyptian Novel. New Left Review, 64(July-August).Available at: http://newleftreview.org/?page=article&view=2851 [Accessed April 14, 2011].
6- Khemir, S., 1993. Waiting in the Future for the Past to Come, Quartet Books.
7- Maybin, S., 2001. Language Struggle and Voice: The Bakhtin/Volisinov writings. In P. M. Wetherell, D. S. Taylor, & D. S. J. Yates, eds. Discourse Theory and Practice: A Reader. Sage Publications Ltd.
8- Schielke, S., 2008. Policing ambiguity: Muslim saints-day festivals and the moral geography of public space in Egypt. American Ethnologist, 35(4), pp.539-552.
9- Tartoussieh, K., 2009. Islam, media, and cultural policy: a preliminary investigation.
10- International Journal of Cultural Policy, 15(2), p.171.